

Distr.: General
9 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل فيما يلي تقريراً يقدم لمحة عامة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

موجز

شهد عام ٢٠١٦ اشتداد معدل تباطؤ النمو الذي كانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتعرض له منذ عام ٢٠١١، بالتزامن مع سنة ثانية من التراجع الاقتصادي. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة -١,١ في المائة، الأمر الذي انعكس في تراجع بنسبة ٢,٢ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي أساساً إلى هبوط كبير في الاستثمار، الذي ما برح يتراجع منذ نهاية عام ٢٠١٣، وفي الاستهلاك الخاص، الذي أخذ في الانخفاض في منتصف عام ٢٠١٥. ويقدر أن الطلب المحلي قد انخفض على صعيد المنطقة بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، مع انكماش جميع مكوناته.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فإن الحساب الجاري لميزان المدفوعات تقلص ممّا يعادل ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض في قيم الواردات المرتبط بضعف النمو الاقتصادي.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، تسارعت وتيرة التضخم في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المتوسط، حيث أعلن بعض البلدان عن معدلات تفوق ٤٠ في المائة. ولكن، في النصف الثاني من العام، انخفضت معدلات التضخم المتوسطة على الصعيد الإقليمي.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، تراجعت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل كمية ونوعية الوظائف في سوق العمل بصورة حادة خلال عام ٢٠١٦. وعلى وجه التحديد، ارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية من ٧,٤ في المائة إلى ٩,٠ في المائة.

وتشكل هذه التطورات في اقتصادات المنطقة تحديات معقدة لمقرري سياسات الاقتصاد الكلي. وفيما يتعلق بالسياسة المالية، بقي العجز المالي في بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠١٦ ثابتاً حول متوسط قدره ٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي في ١٧ بلداً جرى تحليلها. ونتج ذلك من زيادة الإيرادات العامة التي تقابل زيادة في مدفوعات الفوائد. وبالإضافة إلى ذلك، واصل إجمالي الدين العام في جميع بلدان أمريكا اللاتينية منحاه التصاعدي حيث بلغ متوسطه ٣٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن عام ٢٠١٥.

واسترشدت السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف في المنطقة بعوامل مختلفة، تمثل أهمها في التضخم المرتفع الملاحظ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ (الأمر الذي قلص نطاق السياسة النقدية التوسعية)، والريّة وما تسببت فيه من تقبات في الأسواق المالية الدولية، والنمو الضعيف (أو في بعض الحالات الانكماش) في الطلب الكلي.

وتشير توقعات أكثر مؤاتاة بقليل من توقعات عام ٢٠١٦ من حيث النمو في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية إلى أن أداء اقتصادات المنطقة سيكون أكثر إيجابية في عام ٢٠١٧، حيث يتوقع أن يبلغ النمو على الصعيد الإقليمي ١,١ في المائة. غير أن هذا النمو لن يكون كافيا لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وليس من المتوقع حدوث تحسن كبير في أسواق العمل. وسيستمر أيضا ارتفاع مستويات الربية فيما يتعلق بالتجارة العالمية والأسواق المالية الدولية، مما يشكل مخاطر حدوث هبوط.

مقدمة

١ - شهد العام الماضي انكماش الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسنة الثانية على التوالي وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، ومن أن عدد البلدان التي شهدت نموا سلبيا كان قليلا، شكّل التباطؤ الاقتصادي نمطا واسع النطاق نسبيا بين اقتصادات المنطقة. وي طرح ضعف الطلب الكلي وتدهور سوق العمل وارتفاع التضخم - وإن كان قد تباطأ في كثير من البلدان على مدى عام ٢٠١٦ - والريبة في الأسواق المالية عددا من التحديات على مقرري سياسات الاقتصاد الكلي. ويتوقع حدوث انتعاش طفيف يتمثل في نمو بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٧؛ ولكن هذا لن يكون كافيا لرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - ويقسم هذا التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى سبعة فروع. وتلخص الفروع الستة الأولى الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام ٢٠١٦ في المجالات التالية: '١' القطاع الخارجي؛ '٢' النشاط الاقتصادي؛ '٣' الأسعار المحلية؛ '٤' العمالة والأجور؛ '٥' السياسة المالية؛ '٦' السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف. وأخيرا، يتضمن الفرع السابع تحليلا للاتجاهات والتوقعات لعام ٢٠١٧.

ألف - القطاع الخارجي

٣ - انخفض العجز في الحساب الجاري للمنطقة انخفاضاً حاداً في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض في قيم الواردات المرتبط بضعف النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن التدفقات المالية الداخلة الصافية كانت أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٥، كانت تلك التدفقات أكثر من كافية لتغطية ذلك العجز؛ وقد راکمت المنطقة احتياطات دولية خلال العام. وتنخفض المخاطر السيادية في كل مكان في المنطقة منذ شباط/فبراير ٢٠١٦، وهو ما يعكس تخفيف حدة التوترات في الأسواق المالية العالمية وزيادة متزامنة في إصدارات السندات الدولية من جانب فرادى البلدان.

٤ - وتمشيا مع الاتجاه العالمي لأسعار السلع الأساسية، انخفضت معدلات التبادل التجاري على الصعيد الإقليمي بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو أقل بكثير من الهبوط المسجل بنسبة ٩ في المائة في العام السابق. وأصبحت البلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية مرة أخرى بأكثر الأضرار، مع انخفاض بنسبة ١١ في المائة، تلتها البلدان المصدرة للمعادن، التي تراجعت معدلات التبادل التجاري فيها بنسبة في المائة ٢. وفي المقابل، استفادت جميع بلدان أمريكا الوسطى، والبلدان التي تصدر المنتجات الزراعية - الصناعية، وبلدان منطقة البحر الكاريبي (باستثناء ترينيداد وتوباغو)، من انخفاض أسعار الطاقة؛ وارتفعت معدلات التبادل التجاري فيها، وإن كان ذلك بأقل من ارتفاعها في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١).

٥ - وكان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعادل ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (١٠٤,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (١٧٦,٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) قبل سنة

(انظر الشكل ٢). ولئن كان قد حدث أكبر انخفاض في البرازيل، شهدت جميع البلدان تقريبا تحسنا في أرصدة حساباتها الجارية في عام ٢٠١٦.

٦ - وبالنسبة للمنطقة ككل، جميع عناصر الحساب الجاري ساعدت على تخفيض العجز، على الرغم من أن حساب السلع كان المساهم الرئيسي.

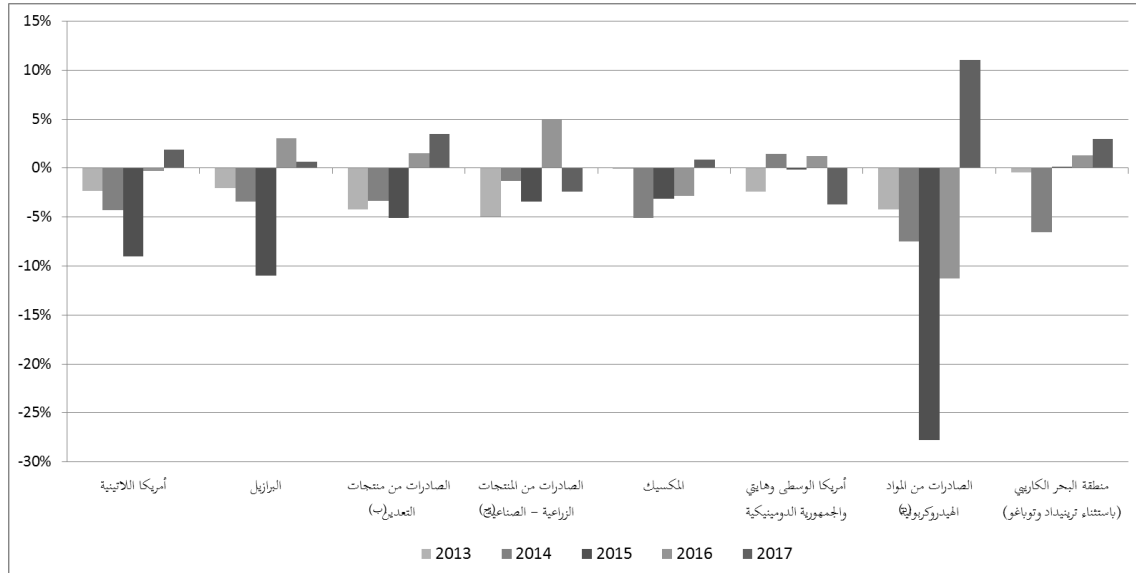
٧ - وتغيّر حساب السلع من عجز في عام ٢٠١٥ إلى فائض صغير في عام ٢٠١٦، بسبب هبوط بنسبة ٩ في المائة في قيمة الواردات مقارنة بمستوى العام السابق، وهو ما يفوق التعويض عن الهبوط بنسبة ٤ في المائة في قيمة الصادرات من السلع.

٨ - ويتسبب النشاط الاقتصادي الضعيف في المنطقة في حجوم أصغر للواردات (-٥ في المائة)، وهو ما يؤدي، بالاقتران مع انخفاض الأسعار (-٤ في المائة)، إلى انخفاض في قيمة الواردات المذكورة أعلاه. ويؤدي الركود في بعض الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، مثل الأرجنتين وإكوادور والبرازيل، إلى انخفاض كبير في الواردات، بنسب تبلغ نحو ٦,٩ في المائة، و -٢٣,٤ في المائة، و -١٩,١ في المائة، على التوالي (انظر الشكل ٣).

الشكل ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان وتجمعات قطرية مختارة): معدل التغير في معدلات التبادل التجاري، ٢٠١٣-٢٠١٧^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ هي تقديرات وتوقعات، على التوالي.

(ب) بيرو وشيلي.

(ج) الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي.

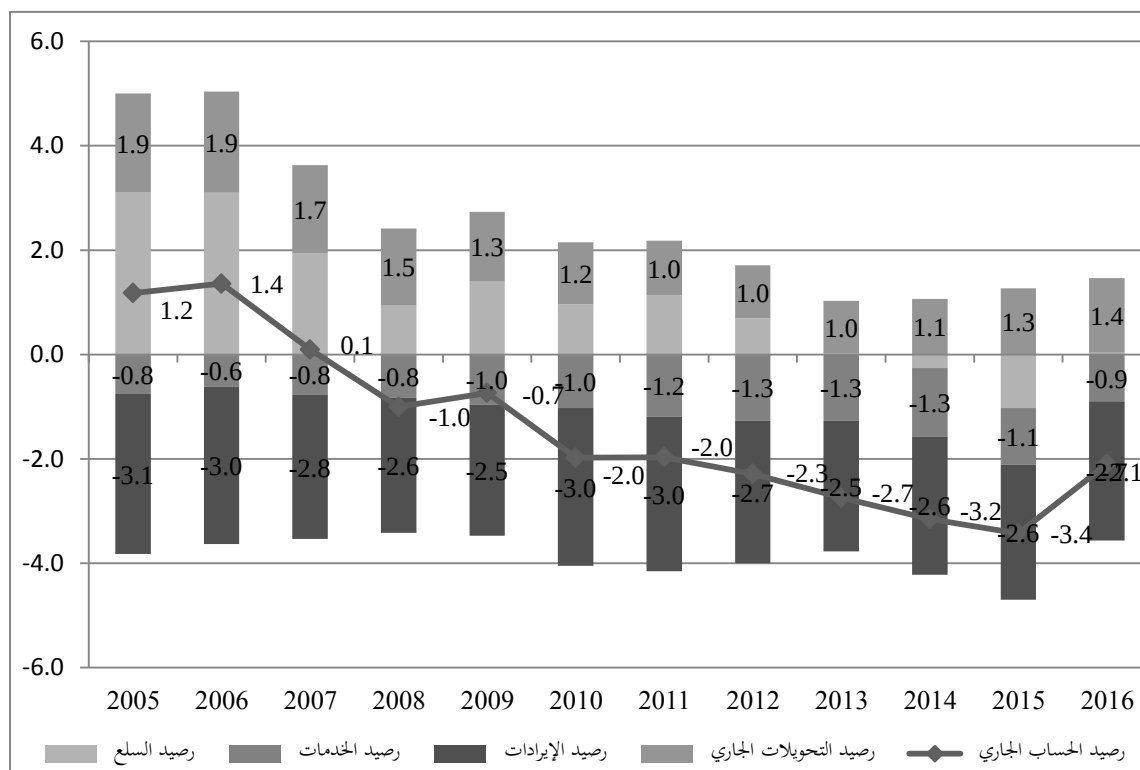
(د) إكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا.

الشكل ٢

أمريكا اللاتينية: الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحسب العنصر، ٢٠٠٥-

(١) ٢٠١٦

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام عام ٢٠١٦ هي توقعات.

الشكل ٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان وتجمعات قطرية مختارة): التغير في الواردات من
السلع، حسب السعر والحجم، ٢٠١٦

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) بيرو وشيلي.

(ب) الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي.

(ج) إكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا.

٩ - وتشهد المنطقة تراجعاً في الصادرات للسنة الرابعة على التوالي، نتيجة لانخفاض أسعار التصدير (التي انخفضت بنسبة تزيد عن ٥ في المائة)، على الرغم من تزايد الحجم بنسبة ١ في المائة تماماً (انظر الشكل ٤). وفي عام ٢٠١٦، تراجعت الصادرات في جميع التجمعات القطرية.

الشكل ٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان وتجمعات قطرية مختارة): التغير في الصادرات من السلع، حسب السعر والحجم، ٢٠١٦

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) بيرو وشيلي.

(ب) الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي.

(ج) إكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا.

١٠ - وعلى غرار عام ٢٠١٥، من حيث جهات التصدير، ساهمت المبيعات داخل المنطقة في معظم الانخفاض في عام ٢٠١٦.

١١ - وتقلص العجز في حساب الإيرادات - حيث تولّد المدفوعات الخارجة المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي والفوائد على الدين الخارجي عجزاً هيكلياً - من ١٣٣,٢٢٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ إلى ١٣٢,٨٩٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويعزى ذلك أساساً إلى حجم أصغر للأرباح المعادة إلى الوطن من قبل الشركات عبر الوطنية، التي لا تزال تواجه أسعار تصدير منخفضة.

١٢ - وسجل حساب التحويلات الجاري فائضاً مرة أخرى، حيث تجاوز الرقم المسجل في عام ٢٠١٦ (٧١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) الرقم المسجل في العام السابق (٦٥,٣٩١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). والعنصر الرئيسي في هذا الحساب هو

التحويلات المالية للمهاجرين المتدفقة إلى بلدان المنطقة، التي ارتفعت، حسب أرقام تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمتوسط قدره ٧ في المائة من سنة إلى أخرى.

١٣ - وفيما يتعلق بالتدفقات المالية، بلغ التدفق الصافي للموارد المالية إلى المنطقة (أي حساب المبادلات الرأسمالية والمالية لميزان المدفوعات) في عام ٢٠١٦ ما نسبته ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما كان أكثر من كاف لتغطية العجز في الحساب الجاري (-٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)^(١). ونتيجة لذلك، راكمت المنطقة ككل احتياطات دولية يعادل حجمها ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي زيادة بأكثر من ٢,٤ في المائة في المخزون من الاحتياطات).

١٤ - ورغم أن مجموع التدفقات إلى المنطقة في عام ٢٠١٦ كان أقل بنسبة ١٦ في المائة من مستوى العام السابق، فإن ذلك يعكس أساسا الانخفاض في البرازيل، نظرا لأن التدفقات إلى بقية الاقتصادات ازدادت بمقدار ٨ في المائة في المتوسط.

١٥ - وفي الحساب المالي، ازداد الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يشكل التدفق المالي الأساسي إلى المنطقة ككل، بنسبة ٨ في المائة^(٢). وفي الوقت نفسه، انخفض بندا الحساب المالي الآخرا (تدفقات رؤوس أموال الحوافظ وصافي التدفقات الاستثمارية الأخرى) انخفاضا كبيرا في عام ٢٠١٦، وذلك أساسا لأن البرازيل سجلت تدفقات خارجة صافية.

باء - النشاط الاقتصادي

١٦ - انكمش الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وينعكس ذلك في تراجع بنسبة ٢,٢ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي المعدل السلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى استمرار عملية التباطؤ والانكماش الاقتصادي التي ما فتئت المنطقة تعاني منها منذ عام ٢٠١١.

١٧ - ويعزى فقدان الدينامية في النشاط الاقتصادي في المنطقة في عام ٢٠١٦ أساسا إلى انخفاض النمو في معظم اقتصادات أمريكا الجنوبية والانكماشات الصريحة في بعضها، مثل الأرجنتين (-٢,٣ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (-٩,٧ في المائة)، والبرازيل (-٣,٦ في المائة)، وإكوادور (-١,٥ في المائة). وفي أمريكا الجنوبية كمنطقة دون الإقليمية، اتبع انكماش بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ بانكماش بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٦.

١٨ - وفي المقابل، استمرت اقتصادات أمريكا الوسطى^(٣) بالنمو، ولو بوتيرة أبطأ من وتيرة عام ٢٠١٥ (هبط النمو من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٦)، باتباع نفس الاتجاه الذي أخذته المكسيك، حيث هبط النمو من معدل قدره ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى معدل قدره ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وانكمشت اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية للسنة الثانية على التوالي (-١,٦ في المائة).

(١) يشمل رصيد حساب المبادلات الرأسمالية والمالية حالات الخطأ والسهو في ميزان المدفوعات.

(٢) تتوافر معلومات الحسابات المالية لعام ٢٠١٦ لـ ١٥ بلدا من بلدان المنطقة، باستثناء دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

(٣) تشمل بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهاتي، وهندوراس.

١٩ - ونجم النمو السلبي في المنطقة أساساً عن هبوط كبير في الاستثمار والاستهلاك (انظر الشكل ٥). وعلى صعيد المنطقة، يقدر أن الطلب المحلي انخفض بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٦، مع انكماش كل مكوناته: الاستهلاك الخاص (-٠,٨ في المائة)، والاستهلاك العام (-١,٠ في المائة)، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (-٧,١ في المائة). ويعكس انكماش الاستهلاك الخاص، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٥، أولاً، ارتفاع معدل البطالة وتردي تكوين العمالة، وثانياً، فقدان الدينامية في إقراض النظام المالي. ونتج الهبوط في الاستهلاك العام عن زيادة تقليص الإنفاق العام على مستوى المنطقة. وانعكس التباطؤ في الصادرات، التي يقدر أنها نمت بنسبة تقل عن ١ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦، في أن مساهمتها، وإن كانت لا تزال إيجابية، كانت قليلة للغاية. وفي الوقت نفسه، هبطت الواردات بنحو ٣ في المائة بسبب ضعف الطلب المحلي، مما ساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج (انظر الشكل ٥).

٢٠ - واستمر الاستثمار في تسجيل معدلات نمو سلبية منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٣، بحيث صادفت نهاية عام ٢٠١٦ الربع الثالث عشر على التوالي من التراجع. وقبل ذلك، لم يسهم الاستثمار إلا سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الأزمة الاقتصادية في المنطقة: في عام ١٩٩٥ بسبب الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وفي عام ١٩٩٩ بسبب الأزمة البرازيلية، وفي عام ٢٠٠٢ بسبب أزمة الشركات التي تقوم بمعظم أعمالها عن طريق الإنترنت والأزمة الأرجنتينية، وفي عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي نشأت في سوق الرهن العقاري غير الممتاز في الولايات المتحدة.

٢١ - وكما هو الحال فيما يتعلق باختلاف اتجاهات النشاط الاقتصادي بين أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، اختلفت أيضاً ديناميات عناصر الطلب المحلي حسب المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٦.

الشكل ٥

أمريكا اللاتينية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإسهام مكونات الإنفاق في النمو، من الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٦

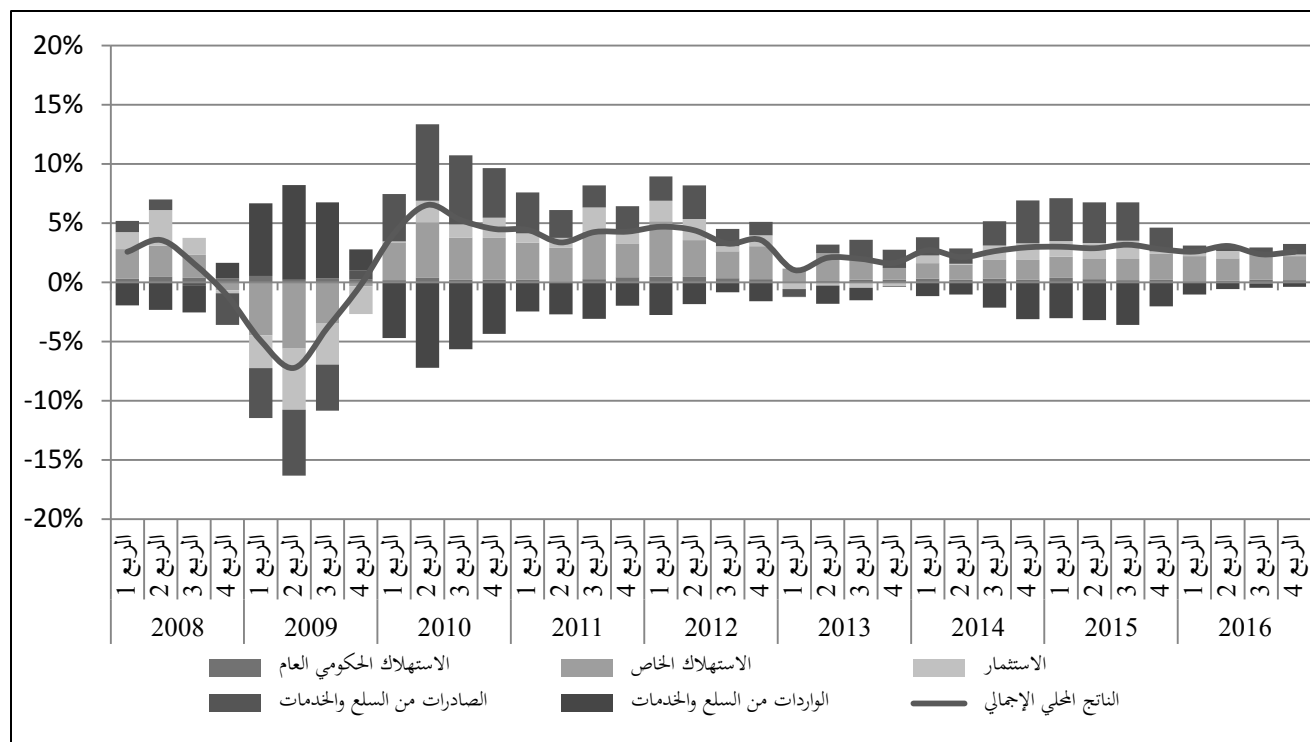
(بالنسب المئوية)

ألف - أمريكا اللاتينية

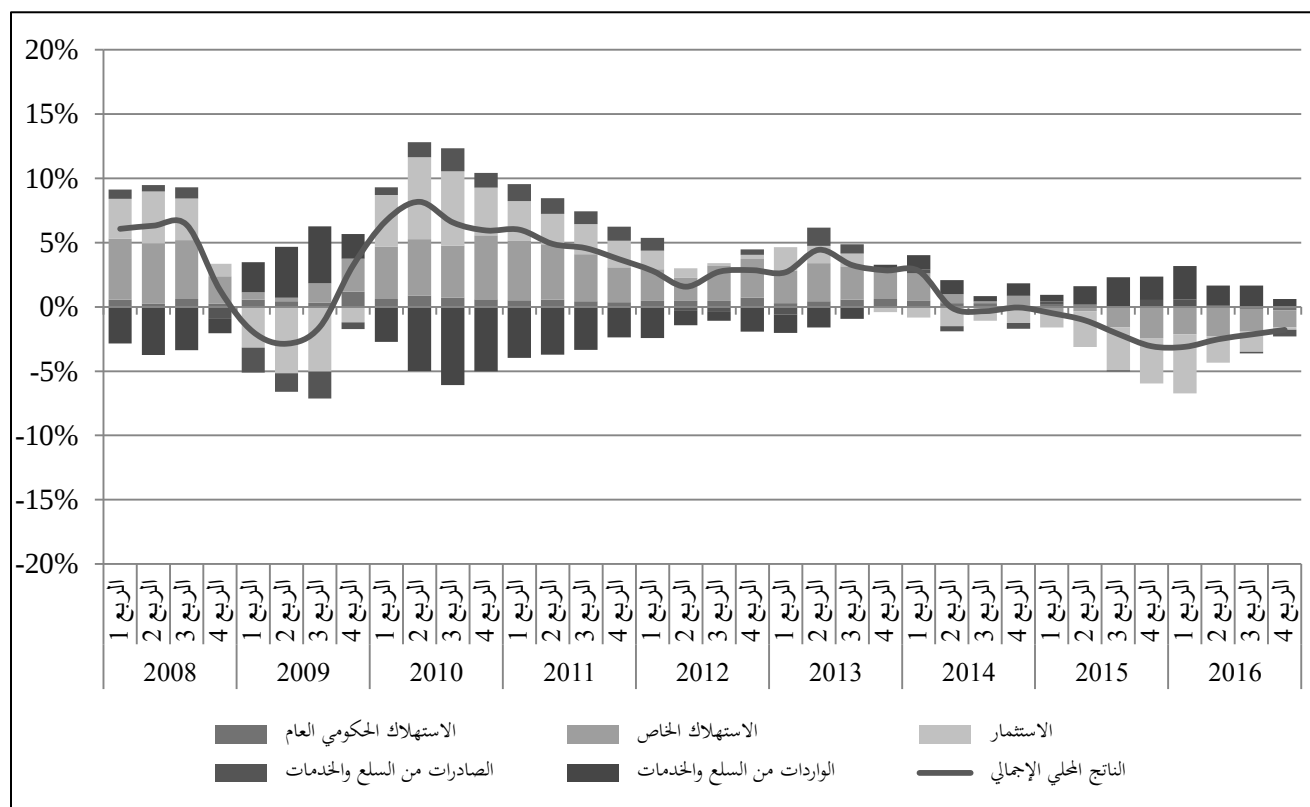


الشكل ٥ (مستنبط)

باء - أمريكا الوسطى والمكسيك



جيم - أمريكا الجنوبية



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٢٢ - وهكذا، في حين انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة ٢,٣ في المائة والاستثمار الخاص بنسبة ١٠,٢ في المائة في أمريكا الجنوبية، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٣,٢ في المائة في أمريكا الوسطى، حيث أصبح المصدر الرئيسي للنمو، وارتفع الاستثمار في نفس الوقت، وإن كان بدرجة أقل (١,٢ في المائة).

٢٣ - وقد حدث هذا الانكماش في النشاط الاقتصادي في سياق عززت فيه قطاعات الزراعة والتعدين والخدمات الإسهام السلبي للصناعة في النمو.

جيم - الأسعار المحلية

٢٤ - في النصف الأول من عام ٢٠١٦، تسارعت وتيرة التضخم في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المتوسط، حيث أعلن بعض البلدان عن معدلات تفوق ٤٠ في المائة. بيد أن أسعار الفائدة بدأت تنخفض بحلول منتصف السنة، وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ متوسط معدل التضخم المرجح التراكمي لفترة ١٢ شهرا للمنطقة ٧,٣ في المائة، وهو أدنى قليلا من المعدل المسجل في عام ٢٠١٥ (٧,٩ في المائة) (انظر الشكل ٦)^(٤).

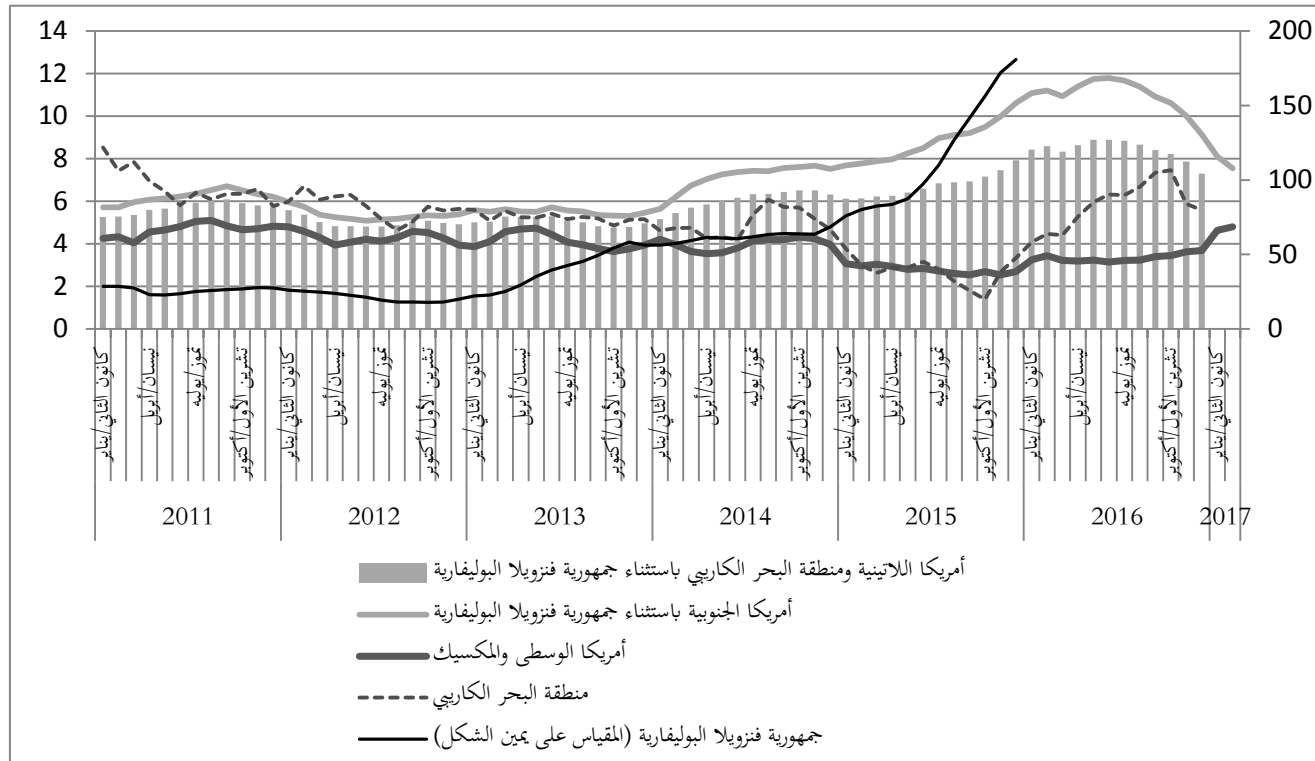
٢٥ - وبدأت أسعار الاستهلاك في الصعود في بداية عام ٢٠١٦ في جميع المناطق دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين تباينت معدلات التضخم في النصف الثاني من العام. وفي أمريكا الجنوبية، انخفض المعدل التراكمي لفترة ١٢ شهرا من ١٠,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٩,١ في المائة بعد ذلك بسنة. وفي منطقة البحر الكاريبي، لم يعوض انخفاض التضخم في نهاية العام التزايد السابق؛ وبين نهاية عام ٢٠١٥ ونهاية عام ٢٠١٦، ازداد المعدل التراكمي لفترة ١٢ شهرا من ٣,٣ في المائة إلى ٥,٦ في المائة. وأخيرا، في أمريكا الوسطى والمكسيك، كان التضخم أقل من ذلك، رغم أنه ارتفع خلال العام من ٢,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٣,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(٤) تستثني المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية المبينة في الشكل جمهورية فنزويلا البوليفارية، نظرا لعدم توافر معلومات رسمية عن اتجاهات التضخم في هذا البلد في عام ٢٠١٦.

الشكل ٦

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مؤشر أسعار المستهلك، المتوسط المرجح لمعدلات التفاوت لفترة ١٢ شهراً، من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

دال - العمالة والأجور

٢٦ - تراجعت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل كمية ونوعية الوظائف في سوق العمل بصورة حادة خلال عام ٢٠١٦. وازداد معدل البطالة في الأجزاء الحضرية من المنطقة بأكثر من الزيادة التي طرأت عليه خلال الأزمة المالية الدولية في عام ٢٠٠٩، وأصبح تكوين العمالة أسوأ، مع زيادة حصة الوظائف غير الآمنة وغير المحمية. ولكن هذا التدهور لم يحدث في كل مكان، بل تركز في بلدان أمريكا الجنوبية.

٢٧ - ومع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، انخفض متوسط معدل العمالة الحضرية للسنة الثالثة على التوالي. وبعد أن هبط بمقدار تراكمي من ٠,٦ نقطة مئوية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، انخفض بسرعة أكبر من ذلك في عام ٢٠١٦؛ ونتيجة لذلك، تراجع متوسط المعدل من سنة لأخرى من ٥٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٧,١ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٨ - وتمثل تطور آخر في عام ٢٠١٦ في انعكاس اتجاه الانخفاض في معدل المشاركة في المناطق الحضرية الذي كان سمة للسنوات السابقة. وتماشياً مع سلوك عرض العمل في المنطقة المسير بصورة غالبية

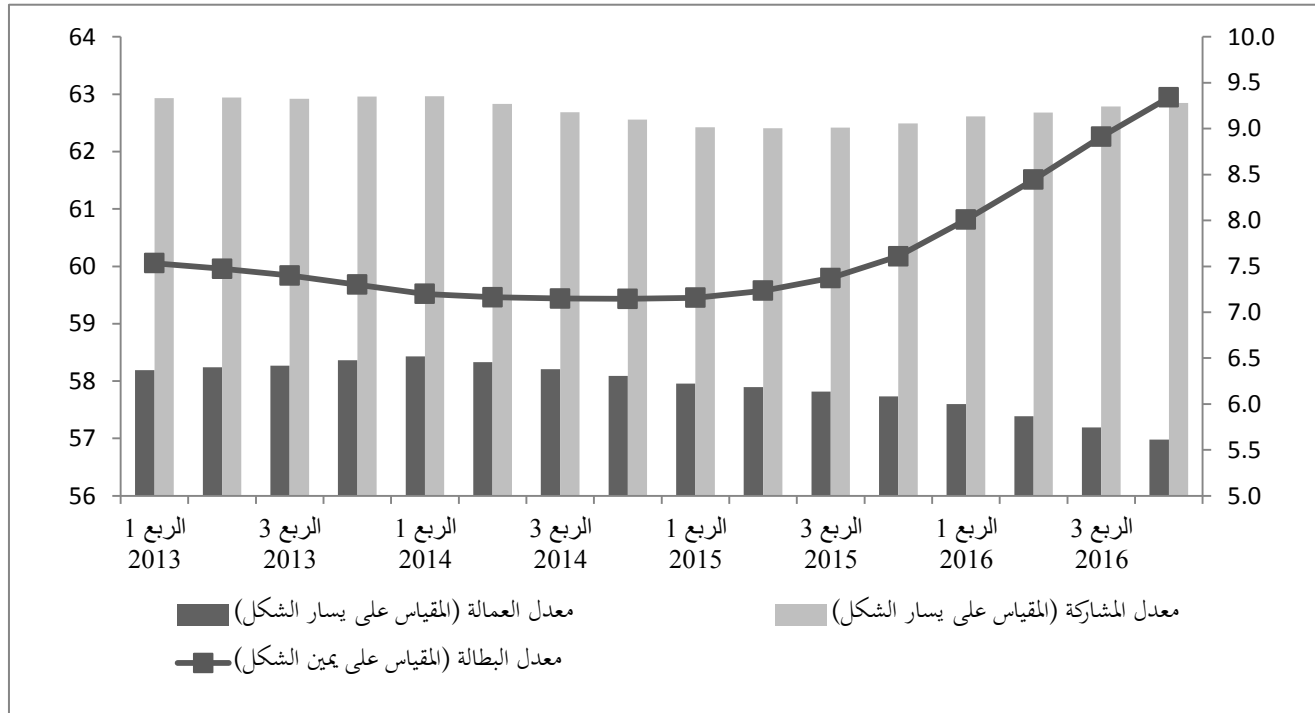
للدورات الاقتصادية، انقطع الاتجاه التصاعدي التدريجي في الأجل الطويل في هذا المعدل في عام ٢٠١٣ استجابة لضعف الطلب على اليد العاملة، وهبط بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بمقدار تراكمي من ٠,٥ نقطة مئوية. وخفف هذا الفك لروابط الأشخاص في سن العمل بسوق العمل من تأثير تدني معدلات إيجاد فرص العمل في معدل البطالة الصريحة. ولكن ربما كانت الآثار السلبية للهبوط الطويل الأمد في معدل العمالة وتأثيره في مداخيل الأسر المعيشية وراء قيام العديد من الأسر المعيشية بإرسال أفراد جدد إلى سوق العمل، وقد ساهم ذلك بارتفاع يقدر بنحو ٠,٢ نقطة مئوية في معدل المشاركة الحضرية في عام ٢٠١٦.

٢٩ - وبالتالي، لئن كانت الآثار التي أحدثتها التطورات في معدلات المشاركة والعمالة على البطالة الصريحة عوّضت بعضها بعضاً جزئياً في السنوات السابقة، فإنها عززت بعضها بعضاً في عام ٢٠١٦، وارتفعت البطالة ارتفاعاً حاداً من ٧,٤ في المائة إلى ٩,٠ في المائة (انظر الشكل ٧). ويمثل هذا التحول ارتفاعاً قدره ٤,٠ ملايين في عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية، وبذلك يبلغ مجموع عدد السكان الحضريين العاطلين عن العمل ٢١,٢ مليون.

الشكل ٧

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المتوسط المرجح لـ ١٢ بلدان): معدلات المشاركة والعمالة والبطالة في المناطق الحضرية، في سنوات متتالية، من الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٦^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك. وتدرج بعض التقديرات التي تستند إلى بيانات غير كاملة.

(ب) بيانات أولية.

٣٠ - بيد أن أداء سوق العمل اختلف اختلافا كبيرا بين مختلف المناطق دون الإقليمية. وارتفعت معدلات البطالة في المناطق الحضرية بدرجة أكبر أو أقل في جميع بلدان أمريكا الجنوبية حسب المعلومات المتاحة (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا). وبالتالي، ارتفع معدل البطالة الصريحة في المناطق الحضرية لبلدان أمريكا الجنوبية كمجموعة من ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٦.

٣١ - وعلى النقيض من ذلك، انخفضت البطالة الصريحة في المناطق الحضرية من ٤,٩ في المائة إلى ٤,٦ في المائة في المجموعة التي تضم أمريكا الوسطى^(٥) والجمهورية الدومينيكية والمكسيك ومن ١٠,٠ في المائة إلى ٩,٥ في المائة في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية. ووفقا للبيانات الأولية، يعزى هذا التطور الأكثر مؤثارة إلى انخفاض المعدل في بربادوس، وبليز، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، في حين أنه بقي ثابتا في كوستاريكا وارتفع في بنما، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وغواتيمالا، وهندوراس.

٣٢ - وبالتالي، ارتفعت معدلات البطالة في المناطق الحضرية في ١٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٢٠ التي تتوفر معلومات عنها. وحدثت زيادة كبيرة بصفة خاصة في البرازيل، حيث ارتفعت البطالة في المناطق الحضرية في ٢٠ منطقة حضرية رئيسية في المتوسط من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وإذا ما استثنيت البرازيل من التقديرات الإقليمية، لا يرتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية إلا من ٦,٢ في المائة إلى ٦,٥ في المائة.

٣٣ - وبأخذ المتوسط البسيط لهذه البلدان، يبلغ الارتفاع في معدل البطالة ٠,٤ نقاط مئوية، وذلك بحساب المتوسط خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦. وكانت هذه الزيادة أكثر وضوحا بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال (٠,٦ مقابل ٠,٢ نقطة مئوية)، حيث أن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بهذا المتغير اتسعت بالأرقام المطلقة.

٣٤ - وفي حين كان معدل البطالة يأخذ في الارتفاع، كانت نوعية العمل تزداد سوءا. وعلى أساس المعلومات الواردة من ١٢ بلدا أبدت انكماش الناتج الإقليمي وما يلازم ذلك من ضعف طلب أرباب العمل على اليد العاملة، يقدر أن عدد العاملين بأجر يجب أن يكون قد انخفض قليلا (٠,٤ في المائة). وفي المقابل، استمر عمل الناس لحسابهم الخاص بسلوك مسلك معاكس للدورات الاقتصادية، حيث ارتفع بنسبة ٢,٠ في المائة (انظر الشكل ٨).

٣٥ - وتجلى أيضا ضعف الطلب على اليد العاملة والأداء المتباين لأسواق العمل في مختلف المناطق دون الإقليمية في تطور العمالة المسجلة (الموظفون الذين يدفعون إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي)، وهو مؤشر على العمالة ذات النوعية الجيدة. وباستثناء شيلي، حيث معدلات النمو ظلت ثابتة، حدث انخفاض حاد في نمو العمالة المسجلة في بلدان أمريكا الجنوبية وفق المعلومات المتاحة (انظر الشكل ٩)^(٦). وفي البرازيل وأوروغواي، انخفضت العمالة المسجلة من سنة إلى أخرى بالقيمة المطلقة.

(٥) في هذه الحالة، فإن بلدان أمريكا الوسطى التي تتوفر عنها معلومات هي بنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس.

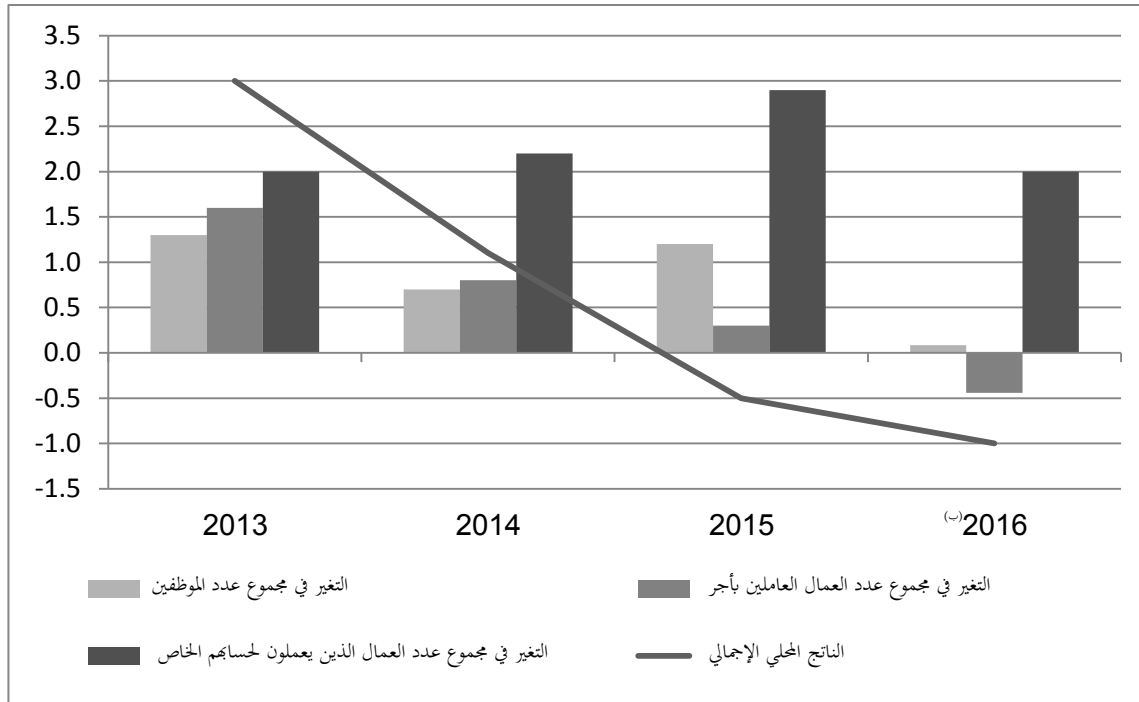
(٦) لا يتغير عدد الأشخاص في العمالة المسجلة مع إيجاد الوظائف وإغائها فحسب، بل عندما تصبح الوظائف غير الرسمية القائمة رسمية والوظائف الرسمية غير رسمية.

٣٦ - وفي المقابل، ظل نمو العمالة المسجلة ثابتاً أو حتى أنه ازداد في معظم البلدان في شمال المنطقة (السلفادور، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا)، باستثناء بنما، نظراً لأن العمالة تقلصت هناك في الشركات الكبيرة في مجالات التصنيع والتجارة والفنادق والمطاعم وفي خدمات أخرى.

الشكل ٨

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المتوسطات المرجحة لـ ١١ بلداً): النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، ٢٠١٣-٢٠١٦^(١)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) تستخدم بيانات العمل من البلدان التالية: إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

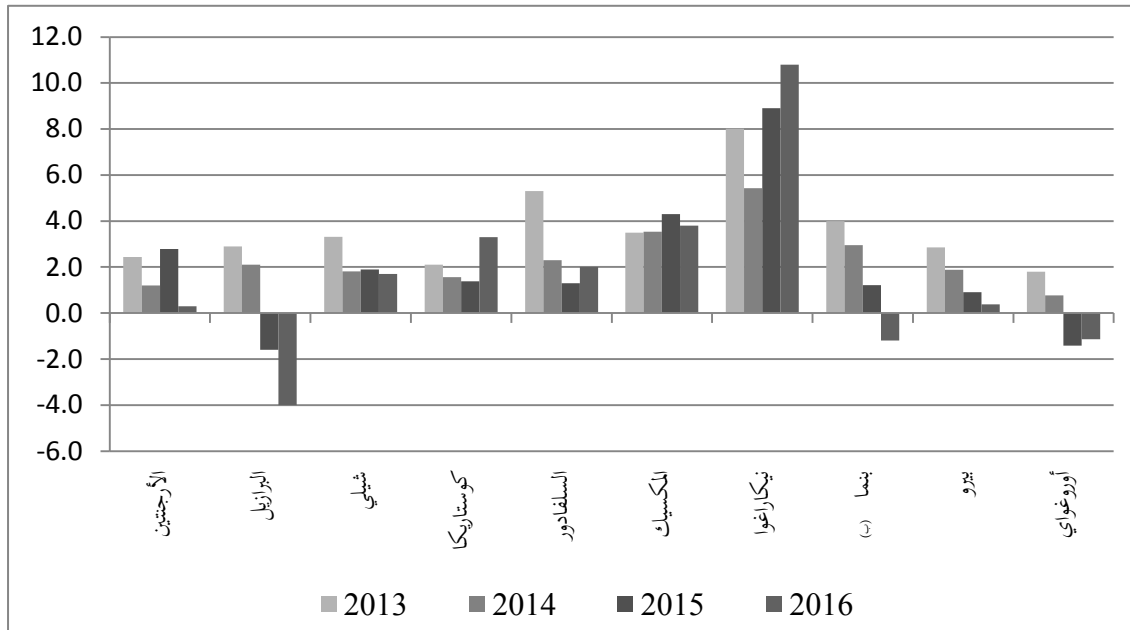
(ب) بيانات أولية.

الشكل ٩

أمريكا اللاتينية (١٠ بلدان): النمو من سنة إلى أخرى في العمالة المسجلة،

(١) ٢٠١٦-٢٠١٣

(بالنسب المئوية)



المصادر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تتعلق البيانات بالعمال الأجورين الذين يدفعون إلى نظم الضمان الاجتماعي، باستثناء البرازيل، حيث تتعلق بالعمال الأجورين في القطاع الخاص الذين تبلغ عنهم الشركات السجل العام للعاملين والعاطلين عن العمل؛ وبنما، حيث ترد من الدراسات الاستقصائية للشركات التي توظف خمسة أشخاص أو أكثر؛ وبيرو، حيث تتعلق بالعمالة المبلغ عنها في المشاريع غير الزراعية الرسمية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

(ب) التغيرات السنوية المقدمة لعام ٢٠١٦ هي متوسطات من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر فيما يتعلق ببنما.

٣٧ - وارتفعت الأجور الحقيقية في العمالة المسجلة بنحو ١ في المائة في المتوسط في البلدان التي تتوفر عنها معلومات، أو بنحو نقطة مئوية أقل من ارتفاعها في عام ٢٠١٥، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل التضخم الذي لم تقابله زيادات اسمية أكبر في سياق من ضعف الطلب على اليد العاملة.

هاء - السياسات المالية

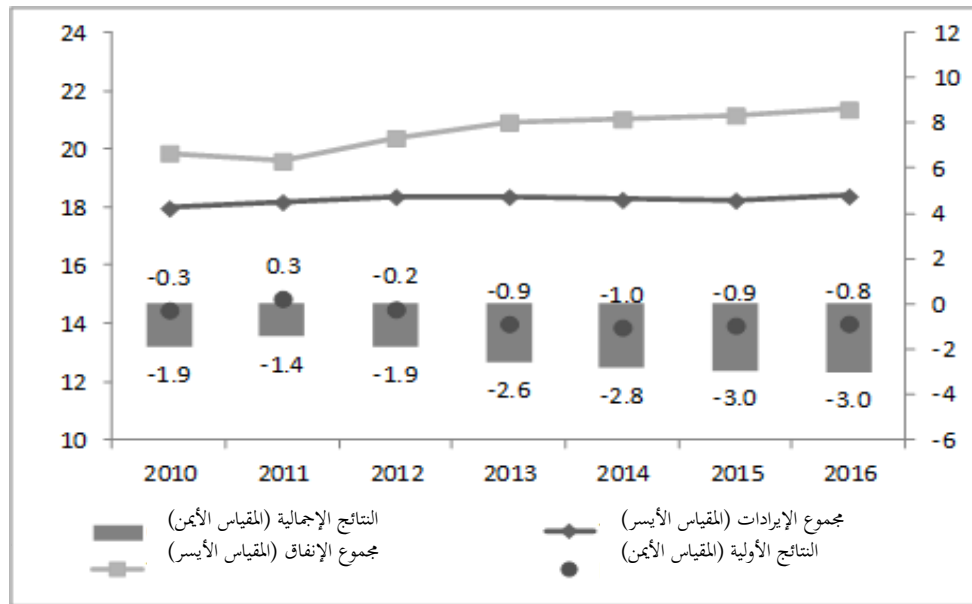
٣٨ - لم يتغير العجز المالي لدى بلدان أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٦، إذ ظل متوسطه يبلغ ٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي في ١٧ بلدا جرى تحليلها (انظر الشكل ١٠)، وذلك نتيجة لارتفاع مدفوعات الفائدة التي قابلها ارتفاع في الإيرادات العامة. وتقلص العجز الأولي (قبل تسديد مدفوعات الفائدة) قليلا ليصل إلى ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن اختلافات في أداء الاقتصاد الكلي لفرادى البلدان وفي التخصيصات الاقتصادية لمختلف المجموعات القطرية ظهرت في التنوع الكبير الذي طبع الأوضاع المالية في اقتصادات المنطقة.

الشكل ١٠

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات المالية للحكومات المركزية، ٢٠١٠-٢٠١٦^(١)

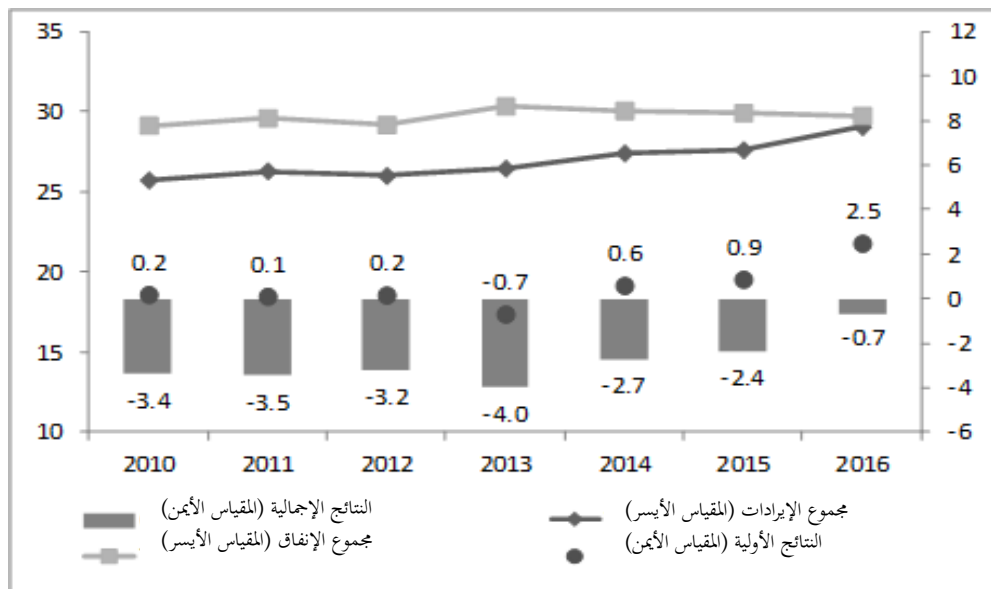
(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية (١٧ بلدا)^(ب)



الشكل ١٠ (مستنبط)

باء - منطقة البحر الكاريبي (١٣ بلدا)



المصدر: الاقتصاديات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تمثل أرقام عام ٢٠١٦ التقديرات الرسمية عند نهاية السنة المالية، وهي مستمدة من ميزانيات عام ٢٠١٧.

(ب) استُبعدت بيانات جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

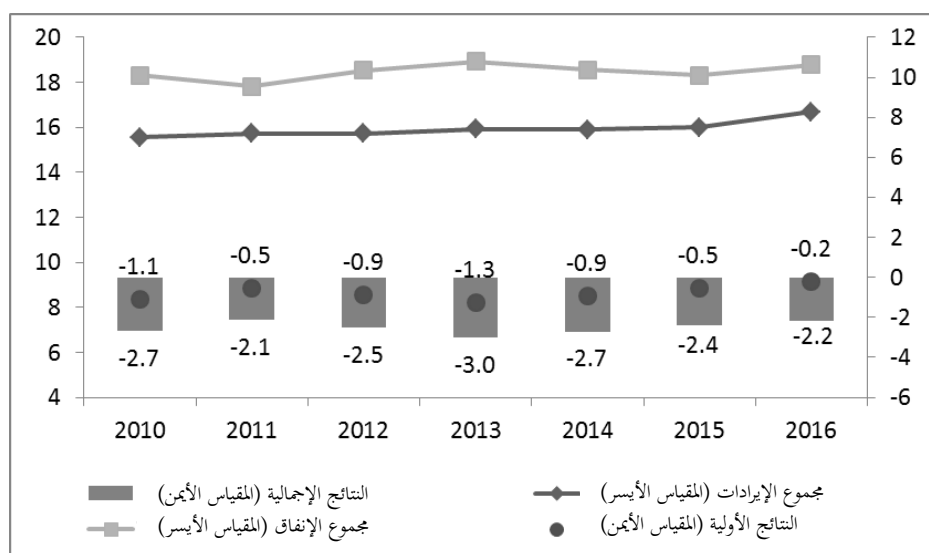
٣٩ - وتحسنت الحسابات المالية في شمال المنطقة (أمريكا الوسطى)^(٧)، والجمهورية الدومينيكية، وهاتي، والمكسيك) نتيجة للشروط الملائمة للتبادل التجاري والنمو المطرد في الولايات المتحدة، وهي الشريك التجاري الرئيسي لهذه البلدان. واستمر تقلص متوسط العجز في عام ٢٠١٦ لينخفض إلى ٢,٢- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ٢,٤- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغها في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١١). ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة في الإيرادات العامة (التي ارتفعت بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تجاوزت وتيرة الإنفاق العام، الذي زاد بنسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٨,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل ١١

أمريكا اللاتينية (مجموعات قطرية مختارة): المؤشرات المالية للحكومات المركزية، ٢٠١٠-٢٠١٦^(١)

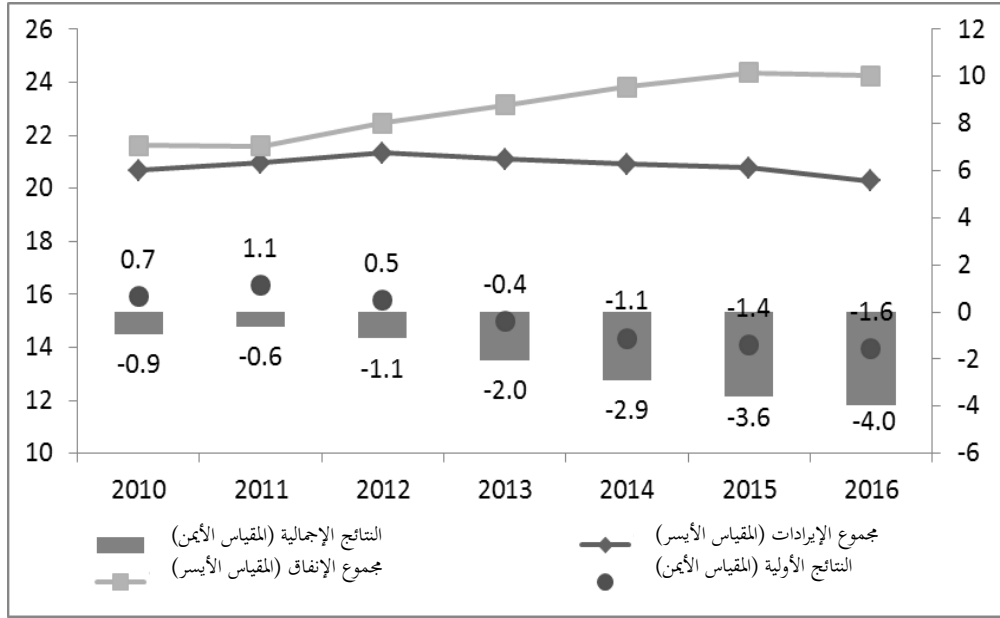
(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا الوسطى (٦ بلدان) والجمهورية الدومينيكية، وهاتي، والمكسيك



الشكل ١١ (مستنبط)

(٧) كوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وبنما، ونيكاراغوا.

باء - أمريكا اللاتينية (٨ بلدًا)^(ب)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) تمثل أرقام عام ٢٠١٦ التقديرات الرسمية عند نهاية السنة المالية، وهي مستمدة من ميزانيات عام ٢٠١٧.

(ب) يشمل هذا الشكل الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي.

٤٠ - وعلى العكس من ذلك، ازداد سوء الوضع المالي في بلدان أمريكا الجنوبية مع انخفاض أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي وتباطؤ الطلب على الصعيد المحلي. واتسع نطاق العجز المالي في عام ٢٠١٦ للسنة الخامسة على التوالي، إذ بلغ نسبة -٤,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة -٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ولم يكن أول انخفاض في الإنفاق العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات الخمس (من ٢٤,٤ في المائة إلى ٢٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) كافياً لتعويض الركود في الإيرادات العامة (لا سيما الإيرادات العامة المتأثرة من الموارد الطبيعية غير المتجددة)، التي تفاقم اتجاهها التنزلي في عام ٢٠١٦ بالانخفاض إلى نسبة ٢٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ٢٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

٤١ - وفي بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية، تقلص العجز المالي كثيراً ليصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ مقابل ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ويعزى ذلك أساساً إلى الآثار المؤقتة التي أدى إليها الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة (من ٢٧,٦ في المائة إلى ٢٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة نفسها) بفضل الإيرادات غير المتكررة المتأثرة من برامج المواطنة من أجل الاستثمار (لا سيما في دومينيكا). وفي المقابل، ظلت النفقات العامة مستقرة نسبياً (إذ انخفضت من ٢٩,٩ في المائة إلى ٢٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

٤٢ - واستمر الاتجاه التصاعدي لإجمالي الدين العام في جميع بلدان أمريكا اللاتينية ليلبلغ متوسطه ٣٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١,٧ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي عن عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١٢). وقد لوحظ هذا الاتجاه في ١٦ بلداً من مجموع ١٩ بلداً في المنطقة، حيث تتحمل البرازيل أعلى الديون العامة بنسبة ٧٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الأرجنتين بنسبة ٥٧,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهندوراس بنسبة ٤٦,٦ في المائة، وأوروغواي بنسبة ٤٦,٣ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، تتحمل باراغواي أدنى الديون العامة في المنطقة بنسبة ١٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها بيرو بنسبة ٢٠,٨ في المائة وشيلي بنسبة ٢١,١ في المائة.

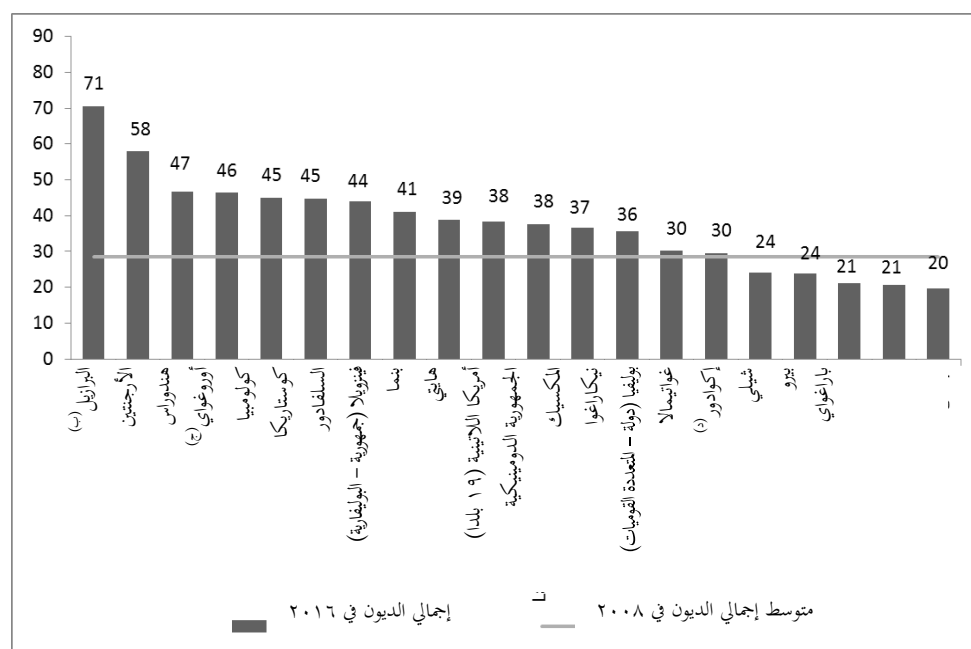
٤٣ - وعلى الرغم من ارتفاع متوسط مستوى الدين العام في المنطقة في عام ٢٠١٦، فقد تباطأ نموه ليلعب نسبة ١,٧ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في عام ٢٠١٥. ويتمثل سبب ذلك في أن البلدان اختارت عموماً أن تقترض مبالغ معتدلة نسبياً وأن تحافظ على استدامة الحسابات العامة عن طريق النقص من الإنفاق العام لتعويض الانخفاض في الإيرادات العامة.

الشكل ١٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الديون الإجمالية للحكومات المركزية، ٢٠١٥-٢٠١٦^(١)

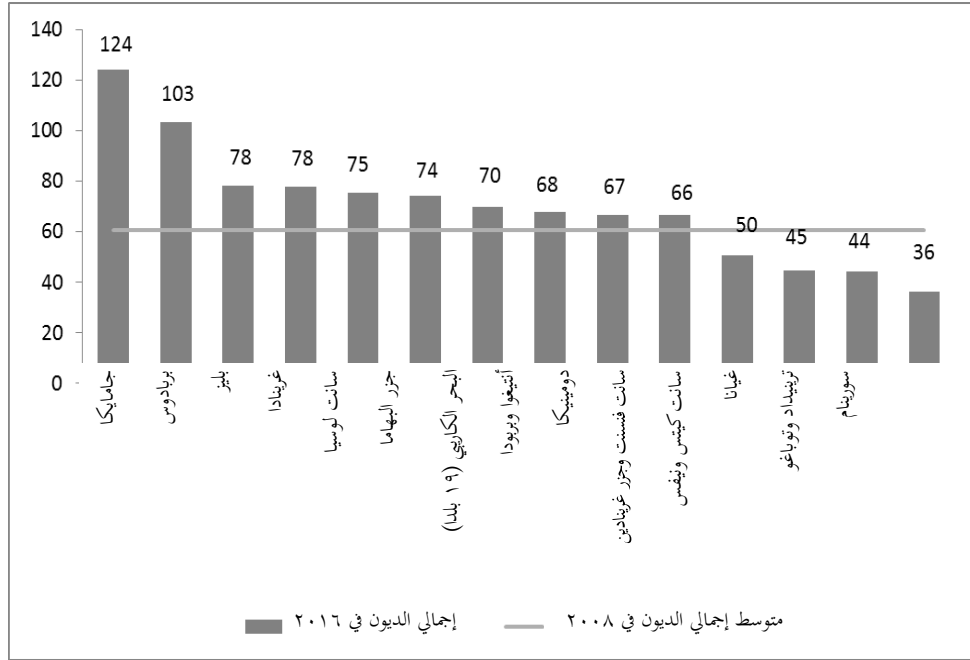
(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية (١٩ بلداً)



الشكل ١٢ (مستنبط)

باء - منطقة البحر الكاريبي (١٣ بلداً)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) بحسب صافي الديون بطرح الأصول المالية من الديون الإجمالية. وبالنسبة لعام ٢٠١٦، ترد آخر الأرقام المتاحة.

(ب) التغطية الحكومية العامة.

(ج) تغطية صافي الديون بأصول غير مالية من القطاع العام.

(د) صافي الديون يساوي الديون الموحدة.

٤٤ - وبلغت ديون الحكومات المركزية في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية ما متوسطه ٦٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، وهو انخفاض نسبته ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عن عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، كانت جامايكا البلد الذي عليه أعلى مستوى من الديون العامة (١٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تليها بربادوس (١٠٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وبليز (٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى الرغم من أن مستويات الديون لا تزال مرتفعة جداً في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، فإن الاتجاه العام اتجاه تنازلي، إذ حدث انخفاض في ١٠ من مجموع ١٣ بلداً.

واو - السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف

٤٥ - خلال عام ٢٠١٦، استرشدت الإجراءات التي اتخذها مقرررو السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف في المنطقة بعوامل مختلفة، أهمها ديناميات التضخم وحالات عدم اليقين، ومن ثم التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية الدولية والنمو الضعيف (بل التقلص في بعض الحالات) الذي طبع الطلب الكلي.

٤٦ - وبصفة عامة، أولت سلطات بلدان المنطقة قدرا كبيرا من الاهتمام لتباطؤ الطلب الكلي وتداعيات متغيرات من قبيل الاستهلاك والاستثمار. وبناء على ذلك، تُمثّل هدف السياسات في حفز الطلب المحلي الكلي قدر الإمكان.

٤٧ - وارتفع متوسط معدل التضخم في المنطقة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، مما حد من قدرة مقرري السياسات النقدية على اتخاذ خطوات لحفز الطلب الكلي. وبالمثل، فإن تقلبات الأسواق المالية وانعكاساتها على أسعار الصرف في المنطقة حدّت من إمكانية استخدام أسعار الفائدة لحفز الإنفاق المحلي خشية أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الأصول المحلية. وفي غضون ذلك، فإن ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض النمو المتوقع في المستقبل، ولا سيما في اقتصادات أمريكا الجنوبية، أثّر أيضا على قدرة المصارف المركزية على حفز الطلب المحلي الكلي، وذلك بإضعاف النمو في الطلب على الائتمان من جهة، وزيادة المخاطر المتصورة للإقراض من جهة أخرى، وبالتالي تقييد عروض الائتمان.

٤٨ - وأدت الاختلافات الهيكلية بين الاقتصادات وآثار العوامل المذكورة أعلاه إلى تباينات في استخدام مختلف أدوات السياسات النقدية المتاحة لمقرري السياسات في المنطقة.

٤٩ - وفي الاقتصادات التي تستخدم أسعار الفائدة باعتبارها الأداة الرئيسية للسياسات النقدية، كانت هناك اختلافات في وتيرة واتجاه التغيرات التي حدثت في المعدلات المرجعية للسياسات النقدية خلال عام ٢٠١٦. وفي بعض البلدان، دفع الارتفاع المستمر للتضخم بالمصارف المركزية إلى رفع أسعار الفائدة، في حين أن التضخم المنخفض في بلدان أخرى واستُخدمت أسعار الفائدة لحفز النشاط الاقتصادي المحلي المتضائل (انظر الشكل ١٣). وعلى خلفية انخفاض أسعار الفائدة، ففي الأشهر القليلة قبل نهاية عام ٢٠١٦ وفي الربع الأول من عام ٢٠١٧، اختار عدد أكبر من البلدان استراتيجية توسعية عن طريق خفض أسعار الفائدة. ولم تُرفع تلك الأسعار إلا في الجمهورية الدومينيكية والمكسيك.

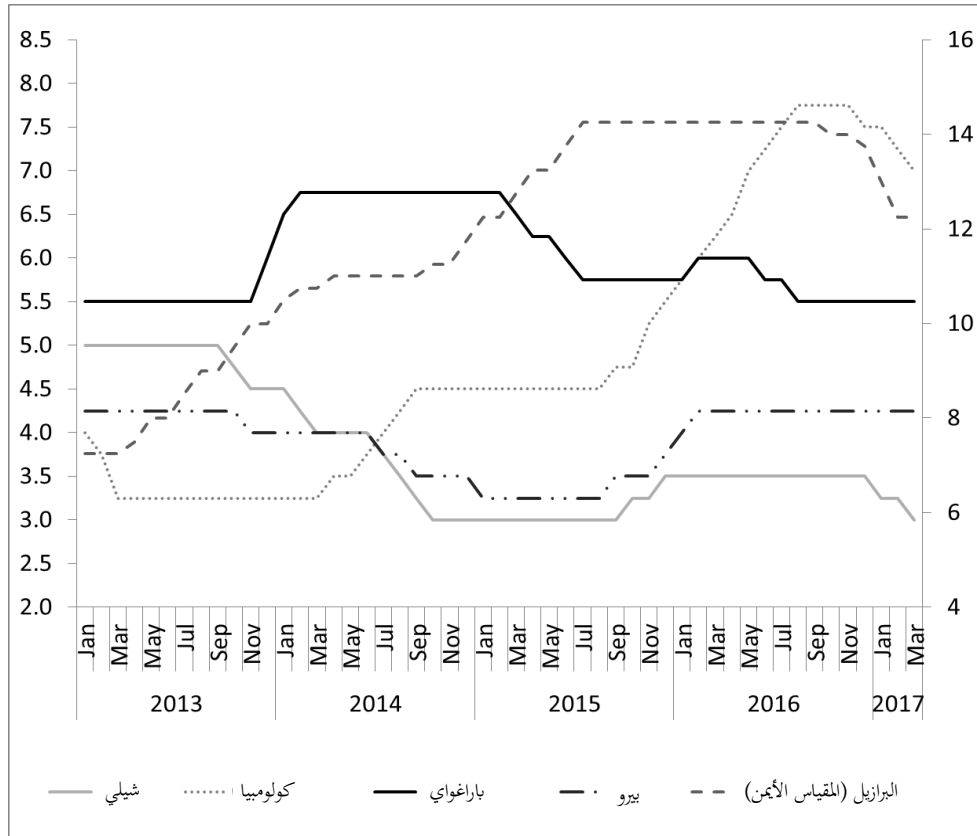
٥٠ - وفي الاقتصادات الأمريكية اللاتينية التي تعتمد دولار الولايات المتحدة، واقتصادات أمريكا الجنوبية (باستثناء جمهورية فنزويلا البوليفارية)، وأمريكا الوسطى التي تستخدم المجاميع النقدية بوصفها الأداة الرئيسية في سياساتها النقدية، فقد تباطأت الوتيرة الذي سارت بها المصارف المركزية عند ضخ الأموال في الاقتصاد في عام ٢٠١٦. وعلى العكس من ذلك، في الاقتصادات الكاريبية، ولا سيما في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تسارعت وتيرة نمو القيم الإجمالية من قبيل القاعدة النقدية بالقياس إلى عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١٤).

٥١ - وفي حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية، نمت المجاميع النقدية بمعدلات تفوق ٨٠ في المائة للسنة الثالثة على التوالي. والواقع أن النمو السنوي في القاعدة النقدية تجاوز نسبة ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٦، وبلغ نسبة ٢٠٠ في المائة خلال الربع الأخير من العام.

الشكل ١٣
أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): معدلات السياسات النقدية في البلدان التي تُستخدم فيها
باعتبارها الأداة الرئيسية للسياسات، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٧

(بالنسب المئوية)

ألف - أمريكا الجنوبية



الشكل ١٣ (مستنبط)

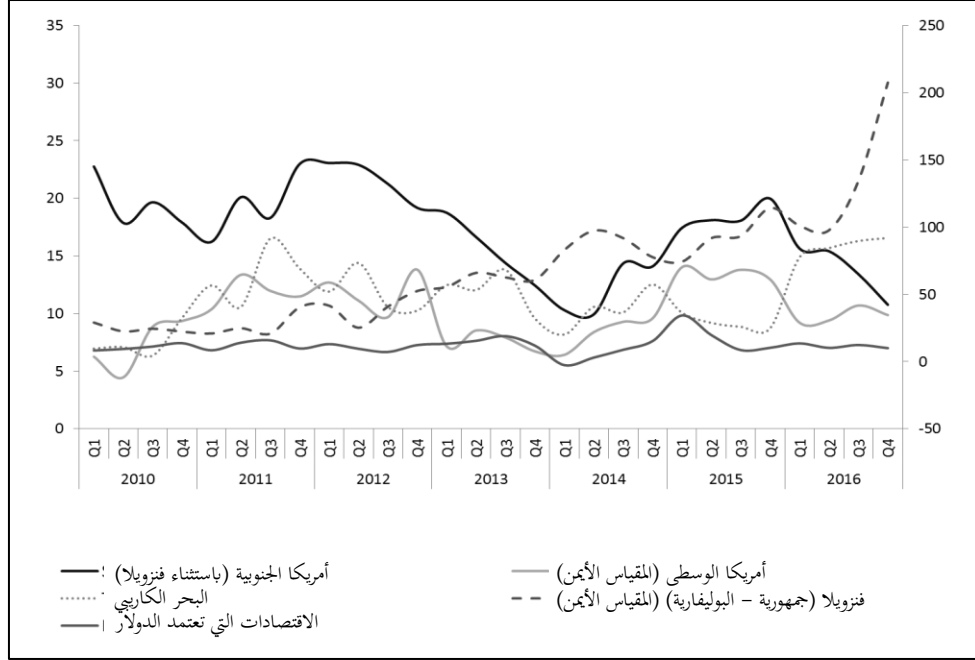
باء - أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

الشكل ١٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مجموعات قطرية مختارة): معدلات التغير السنوي في القاعدة النقدية في البلدان التي تستخدم المجاميع النقدية كأداة رئيسية للسياسات، الربع الأول من عام ٢٠١٦ (بالنسب المئوية)



٥٢ - وفيما يتعلق بالإقراض المحلي إلى القطاع الخاص، فإن النمو الاسمي يميل إلى التباطؤ. ففي أمريكا الجنوبية، تباطأ نمو الإقراض بالقيم الحقيقية سواء في الاقتصادات التي تستخدم معدلات قياسية كأداة رئيسية للسياسات النقدية أو الاقتصادات التي تستخدم المجاميع النقدية. كما تباطأ الإقراض بالقيم الحقيقية في منطقة البحر الكاريبي وفي أمريكا الوسطى والمكسيك. وعلى النقيض من ذلك، زاد الإقراض بالقيم الحقيقية في الاقتصادات التي تعتمد دولار الولايات المتحدة بين نهاية عام ٢٠١٥ ونهاية عام ٢٠١٦. وانخفض الائتمان بالقيم الحقيقية للقطاع الخاص انخفاضاً حاداً في جمهورية فنزويلا البوليفارية خلال عام ٢٠١٦، مما أظهر الانكماش الشديد الذي يواجهه هذا الاقتصاد ومعدلات تضخمه ذات الثلاثة أرقام (انظر الشكل ١٥).

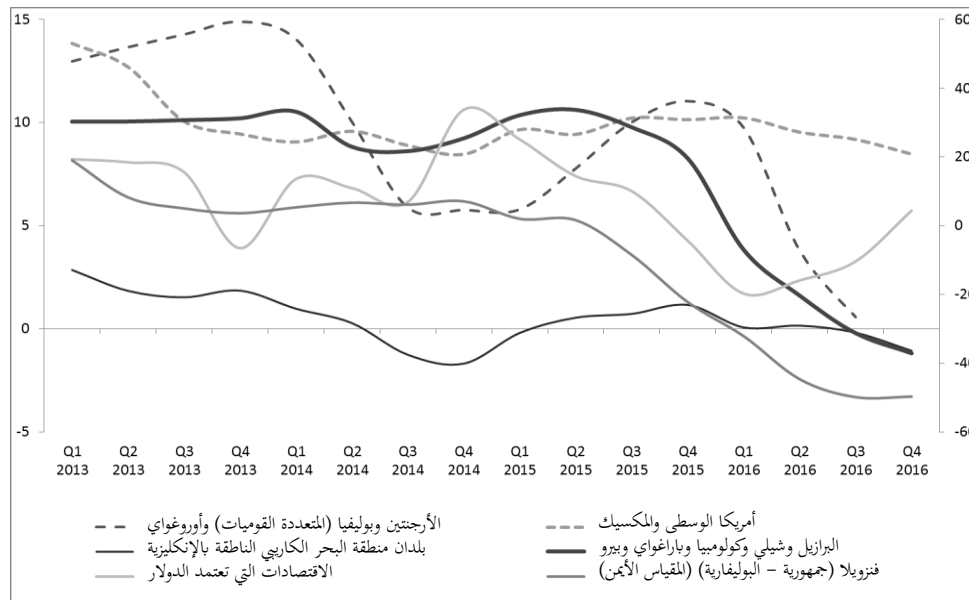
٥٣ - وقد أثر عدد من العوامل على أسعار صرف العملات المتداولة في المنطقة في عام ٢٠١٦، وكان الاتجاه يميل عموماً نحو انخفاض قيمها الاسمية، وإن اعتبرت ذلك تقلبات شديدة طوال السنة. ومنذ عام ٢٠١٥، نجم انخفاض الطلب على الأصول الموقّمة بعملات عدد من بلدان المنطقة عن عوامل مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تصدرها المنطقة (ولا سيما منتجات الطاقة والمعادن)، وارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى في العالم في وقت تزايدت فيه التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة المرجعية في

الولايات المتحدة (التي ارتفعت فعلاً في نهاية المطاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، وتباطؤ النمو في عدد من بلدان أمريكا الجنوبية، إلى جانب أحداث معينة شهدتها بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل.

٥٤ - وظل السياق الدولي يتسم بعد اليقين خلال عام ٢٠١٦، وتأثرت ديناميات أسعار الصرف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعوامل من قبيل نتائج الاستفتاء الذي أجري في المملكة المتحدة بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي (ما يسمى "Brexit")، وعدم اليقين بشأن التعديلات الجديدة التي أدخلت على السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو، والتقارير التي تفيد عن تفاقم الهشاشة في المؤسسات المالية العالمية، والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أدت توقعات مستويات أسعار السلع الأساسية كالنفط والنحاس وغيره من المعادن تدريجياً إلى الاستقرار في هذه الفترة.

الشكل ١٥

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مجموعات قطرية مختارة): متوسط معدلات النمو السنوي في الإقراض المحلي للقطاع الخاص بالقيمة الحقيقية، الربع الأول من عام ٢٠١٣ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٦ (بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٥٥ - وكان معنى اجتماع هذه العوامل الخارجية والداخلية هو أن في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انخفضت القيمة الاسمية لعملات ١٣ من بلدان المنطقة مقابل الدولار، متراجعة في خمسة منها بنسب تجاوزت ١٥ في المائة (الأرجنتين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وهاتي، والمكسيك، وسورينام). ومن ثم فقد انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي خارج المنطقة في تلك السنة، وذلك في جميع بلدان المنطقة في المتوسط.

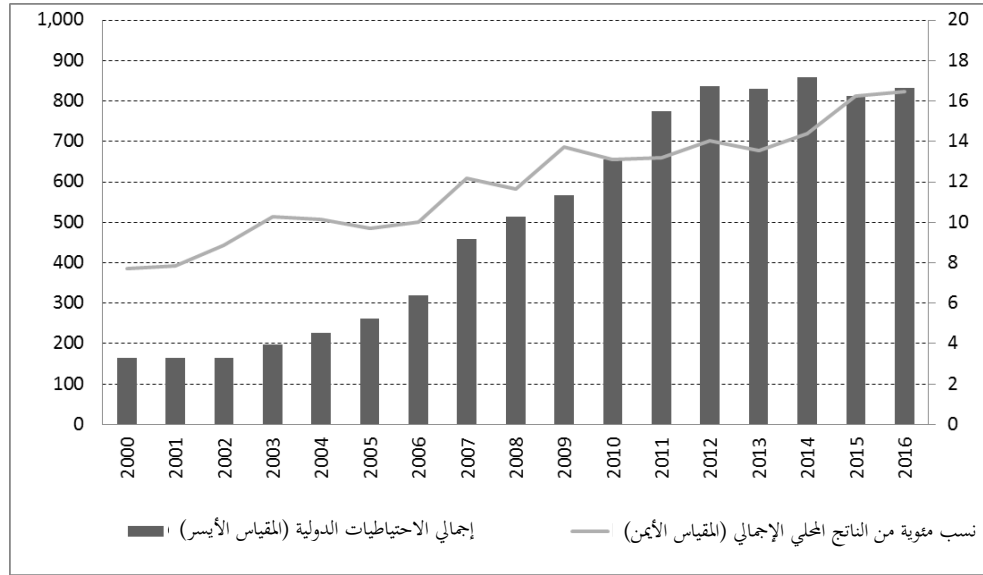
٥٦ - وزادت الاحتياطيات الدولية بنسبة ٢,٤ في المائة في الفترة بين نهاية عام ٢٠١٥ ونهاية عام ٢٠١٦. ومع ذلك، ظلت تلك الاحتياطيات دون المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٤.

(انظر الشكل ١٦). وزادت الاحتياطات في ٢١ من اقتصادات المنطقة، إذ شهدت أكبر الارتفاعات كل من إكوادور (٧٠,٦ في المائة)، والأرجنتين (٥١,٧ في المائة)، ودومينيكا (٣٤,١ في المائة)، وغواتيمالا (١٨,٢ في المائة)، وسانت كيتس ونيفيس (١٧,٣ في المائة). وفي غضون ذلك، تقلصت الاحتياطات في ١١ بلدا منها على الخصوص جمهورية فنزويلا البوليفارية (٣٢,٨ في المائة)، وبربادوس (٢٧,٤ في المائة)، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (٢٢,٨ في المائة) وبليز (١٤,٧ في المائة)، وأوروغواي (١٤,١ في المائة).

الشكل ١٦

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاحتياطات الدولية، ٢٠٠٠-٢٠١٥^(١)

(ببلايين الدولارات وبالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تستند أرقام عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٧ - وقد أدى اقتران تراكم قدر أكبر من الاحتياطات الاسمية بانخفاض النمو الاقتصادي إلى ارتفاع نسبة الاحتياطات الدولية مقابل الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ككل، إذ ارتفع هذا المؤشر للسنة الثالثة على التوالي ليبلغ ١٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

زاي - الاتجاهات والتوقعات لعام ٢٠١٧

٥٨ - ستكون للاتجاهات والشكوك السائدة في العالم في عام ٢٠١٧ آثار متنوعة على الأداء الاقتصادي للمنطقة. فقد ظل النمو الاقتصادي العالمي بطيئا واقترب بتباطؤ الإنتاجية وانخفاض معدلات النمو في الاستثمارات والتجارة العالمية. وإلى جانب انهيار الطلب الإجمالي، سَتُحِطُّ هذه العوامل إمكانات نمو الاقتصاد العالمي في البلدان المتقدمة النمو أو الاقتصادات الناشئة على حد سواء خلال السنوات القليلة المقبلة.

٥٩ - ورغم أن من المتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالمية قليلا في عام ٢٠١٧، يحتمل أن تخيم ظلال تزايد سياسات الحماية على آثار هذا التحسن. ومن السمات الإيجابية توقع ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٧، مما سيؤدي إلى تحسن معدلات التبادل التجاري على الصعيد الإقليمي بنحو ٢ في المائة في المتوسط، وإن كانت آثار ذلك علىفرادى البلدان ستتوقف على نسبة السلع الأساسية من صادراتها ووارداتها. وفي هذه الحالة، من المرجح أن يكون مصدرو المواد الهيدروكربونية أكبر المستفيدين، إذ ستتحسن معدلات مبادلاتهم التجارية بنحو ١١ في المائة لأن من المتوقع أن يشهد النفط أقوى نسبة لانتعاش الأسعار في عام ٢٠١٧ (بنحو ٢٠ في المائة)، وذلك بعد أن عانى أشد الانخفاضات في العامين السابقين.

٦٠ - وفي الأسواق المالية، يحتمل أن تتبدد الفرص التي أتاحها انخفاض أسعار الفائدة الذي ساد السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب الزيادات التدريجية المرتقبة في أسعار الفائدة، التي من شأنها أن ترفع تكاليف الاقتراض وأن تؤدي إلى تحول الحوافز المالية العالمية. ولئن كان تطبيع أسعار الفائدة أمرا مرغوبا فيه، فإن من شأنه أن يزيد حالات عدم اليقين والتقلبات المالية بالنظر إلى ديناميات أسعار الأصول المالية. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة يحتمل أن ترتفع تدريجيا، فإن ذلك يمكن أن يؤثر على التدفقات المالية إلى الأسواق الناشئة، بما فيها أسواق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتظل الشواغل قائمة إزاء الاستقرار المالي للاقتصادات التي نما فيها الائتمان غوا قويا، ولا سيما في شكل إصدارات السندات الدولية، لأنها يمكن أن تتضرر بارتفاع أسعار الفائدة على الالتزامات المقومة بالدولار.

٦١ - ويضاف ذلك إلى الشواغل المتعلقة بأوضاع عدد من المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة النمو - ومعظمها في منطقة اليورو - التي لم تتمكن من استعادة عافية ميزانيتها العمومية منذ الأزمة المالية العالمية، علاوة على أن أرباحها تضاعلت بفعل سنوات من بطء النمو وانخفاض معدلات الفائدة. ولم تمكن نتائج اختبارات القدرة على التحمل التي أجرتها السلطة المصرفية الأوروبية في منتصف عام ٢٠١٦ من تبديد كامل الشكوك التي تحيط بالأوضاع الحقيقية لمصارف بعض بلدان منطقة اليورو.

٦٢ - أما أحدث اتجاهات سياسات الحماية السائدة في خضم الديناميات المعقدة التي تحكم الشؤون المالية والنمو الاقتصادي، فقد جددت الشكوك والمخاطر المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمي. وتكشف هذه الاتجاهات تزايد التوترات والصعوبات في التوفيق والتنسيق بين محاور وأهداف السياسات الوطنية وبين الترتيبات المؤسسية التي تنظم الحركة الدولية للسلع والخدمات وفرص التمويل ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والهجرة في بيئة تتسم بالعمولة.

٦٣ - وفي هذا السياق، في أعقاب التشكيك في اتفاقات التجارة الحرة من قبيل اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، فإن التجارة العالمية ليست المجال الوحيد الذي يسوده التوتر. ومن شأن ذلك أن يؤثر أيضا على ديناميات سلسلة القيمة في الصناعة العالمية وعلى نقل التكنولوجيا. ومن المحتمل أن تتراجع تعددية الأطراف أمام زيادة الميل إلى إبرام اتفاقات ثنائية بشأن التجارة والاستثمار.

٦٤ - وكما حدث في السنوات السابقة، ستكون للأحوال الاقتصادية العالمية آثار متنوعة في مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستزيد في حدة الاختلافات بين تلك الاقتصادات من حيث توجهات إنتاجها وتجارتها على الصعيد دون الإقليمي. ورغم أن

الاتجاهات الناشئة في سياسات الحماية في الولايات المتحدة ستكون لها آثار على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن إمكانية التفاوض من جديد بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيره من الاتفاقات التجارية، وكذلك عدم اليقين إزاء ديناميات التحويلات النقدية من المهاجرين، ستحدث آثارا كبيرة في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى بشكل خاص، التي تصدر معظم مصنوعات وخدماتها إلى الولايات المتحدة (٨١ في المائة في حالة المكسيك، و ٥٤ في المائة بالنسبة لنيكاراغوا، و ٤٧ في المائة للسلفادور، و ٤٤ في المائة لهندوراس، و ٤١ لكوستاريكا، و ٣٦ في المائة لغواتيمالا). وبالتالي، بالنسبة لهذه المنطقة، فإن أي قيود تجارية تفرض في الولايات المتحدة ستقابل جزئيا على الأقل الآثار الإيجابية لنمو التجارة.

٦٥ - وبالنسبة للمنطقة ككل، من المتوقع أن ينتعش الطلب الخارجي في عام ٢٠١٧، رغم أن ذلك قد يتبدد إلى حد ما بسبب القرارات التي ستتخذها الولايات المتحدة بشأن التجارة. ومن المرتقب أيضا أن تستعيد التجارة داخل المنطقة بعض مكاسبها في عام ٢٠١٧ بفضل تحسن أداء اقتصادات أمريكا الجنوبية، ولا سيما الأرجنتين والبرازيل. ومن المرجح أن يستفيد أداء الاقتصادات في جنوب المنطقة من التحسن المتوقع في معدلات التبادل التجاري، رغم استمرار عدم اليقين إزاء المستقبل الاقتصادي في منطقة اليورو والصين.

٦٦ - ويعزى ضعف أداء الطلب المحلي الذي شهدته جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠١٦ أساسا إلى انخفاض شديد في الاستثمار والاستهلاك في القطاعين العام والخاص على السواء، وإن كان ذلك بتفاوتات حادة بين المناطق دون الإقليمية. وفي حين أن الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص في أمريكا الجنوبية انخفضا بنسبة ٢,٣ في المائة و ٩,٩ في المائة على التوالي، فقد ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٣,٠ في المائة وزاد الاستثمار الخاص بنسبة ١,٩ في المائة في أمريكا الوسطى. ومن المتوقع أن يتحسن بعض هذه الاتجاهات في عام ٢٠١٧ بانتعاش الاستهلاك والاستثمار الخاصين. فالاتجاه نحو انخفاض معدلات التضخم يساعد على زيادة الدخل الحقيقي للأسر، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك الخاص.

٦٧ - وكما ذكرنا آنفا، فإن النمو في المنطقة يكشف الشكوك والصدمات التي يسببها الاقتصاد الدولي من جهة، والانخفاض الشديد في الاستهلاك والاستثمار المحليين من جهة أخرى. وستتطلب استعادة وتيرة النمو عكس هذه الاتجاهات مع التركيز على الاستثمار، مما سيستلزم بدوره تعزيز سبل تعبئة الموارد المالية. والصعوبات المتزايدة التي تواجهها بلدان المنطقة في تمويل السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، إضافة إلى مركزها كبلدان متوسطة الدخل الذي يعوق حصولها على التمويل الخارجي بشروط ميسرة وعلى تمويل التعاون الدولي، تعني أن تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتمويل الاستثمار يجب أن تكون من أولويات سياسات البلدان في المستقبل القريب.

٦٨ - ومن أجل استعادة السيطرة على الحيز المالي، لا بد من التصدي للتهرب من دفع الضرائب وتجنبها، ولا بد من إصلاحات تدريجية لشؤون المالية العامة من أجل الحفاظ على قدرة القطاع العام على الوفاء بالديون، ومن حماية الاستثمار، ومن ترسيخ التقدم الاجتماعي وتوسيع نطاق الموارد الضريبية. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن التهرب من دفع الضرائب وتجنبها يسبب للمنطقة خسائر تعادل ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حالة ضريبة القيمة المضافة، و ٤,٣ في المائة في حالة ضريبة الدخل. وقد بلغت قيمة ذلك ما مجموعه ٣٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥، أي نسبة ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. وتقدر اللجنة أيضا أن الخسائر

الضريبية المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة من المنطقة بلغت نحو ٣١ بليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية، أي بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من ضرائب الدخل الشخصي التي تم تحصيلها بالفعل.

٦٩ - ومن المحتمل أن تُعمّق تعديلات الميزانيات التي تشمل النقص من الاستثمارات العامة ظروف الكساد، لأن هذه الاستثمارات، شأنها في ذلك شأن الاستثمارات الخاصة، تؤدي دورا رئيسيا في النمو القصير الأجل والنمو الطويل الأجل. وتشير التقديرات إلى أن المضاعفات المالية مرتفعة وهامة في المنطقة، وأن مضاعف الاستثمارات العامة يتجاوز ٢,٠ بعد عامين.

٧٠ - وبخلاف ما حدث في عام ٢٠١٦، حين تقلص اقتصاد المنطقة بنسبة ١,١ في المائة، ورغم الظروف الخارجية المعقدة والمخاطر المتعددة، من المتوقع أن يتغير اتجاه اقتصاد المنطقة وأن يعود إلى نمو إيجابي نسبته ١,١ في المائة (انظر الجدول ١)، وذلك أساسا بفضل التحسن المتوقع في معدلات التبادل التجاري وفي أحجام التجارة الدولية. بيد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي لن يساير هذا النمو. فعلى غرار ما حدث في عام ٢٠١٦، تخفي أرقام متوسط النمو المرجحة تفاوتات ديناميات النمو بين البلدان والمناطق دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تنمو أمريكا الوسطى، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإسبانية وهاتي، بنحو ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧؛ ويشمل ذلك المكسيك التي يبلغ معدل نموها المتوقع ١,٩ في المائة، مما يخفض المتوسط إلى ٢,٣ في المائة. ويُتوقع أن يصل النمو الإيجابي في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠١٧ إلى ٠,٦ في المائة، وإلى ١,٤ في المائة في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية.

٧١ - وفي حين أن النمو الاقتصادي الإقليمي سيكون إيجابيا، فإنه سيظل منخفضا، مما يعني أن الزيادة الأخيرة في معدل البطالة في المناطق الحضرية لا يمكن عكسها. وفي الواقع، يُرتقب أن يتواصل ارتفاع هذا المعدل في عام ٢٠١٧، وإن كان ذلك بنسبة ٠,٢ في المائة فقط، ليبلغ نسبة ٩,٢ في المائة.

الجدول ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١١-٢٠١٧

(كنسب مئوية، على أساس الدولار بأسعاره الثابتة لعام ٢٠١٠)

البلد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٧ ^(ب)
الأرجنتين	٦,٠	١,٠-	٢,٤	٢,٥-	٢,٥	٢,٣-	٢,٠
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٥,٢	٥,١	٦,٨	٥,٥	٤,٨	٤,٣	٤,٠
البرازيل	٣,٩	١,٩	٣,٠	٠,١	٣,٩-	٣,٦-	٠,٤
شيلي	٥,٨	٥,٥	٤,٠	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٥
كولومبيا	٦,٦	٤,٠	٤,٩	٤,٤	٣,١	٢,٠	٢,٤
كوستاريكا	٤,٥	٥,٢	٢,٠	٣,٠	٣,٧	٤,٣	٤,١
كوبا	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٠	٤,٣	٠,٩-	١,٠
الجمهورية الدومينيكية	٣,١	٢,٨	٤,٧	٧,٦	٧,٠	٦,٦	٥,٣

البلد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٧ ^(ب)
إكوادور	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٤,٠	٠,٢	١,٥-	٠,٦
السلفادور	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٥
غواتيمالا	٤,٢	٣,٠	٣,٧	٤,٢	٤,١	٣,١	٣,٤
هايتي	٥,٥	٢,٩	٤,٢	٢,٨	١,٧	١,٠	١,٠
هندوراس	٣,٨	٤,١	٢,٨	٣,١	٣,٦	٣,٦	٣,٧
المكسيك	٤,٠	٤,٠	١,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٣	١,٩
نيكاراغوا	٦,٢	٥,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٩	٤,٦	٤,٦
بنما	١١,٨	٩,٢	٦,٦	٦,١	٥,٨	٤,٩	٥,٢
باراغواي	٤,٣	١,٢-	١٤,٠	٤,٧	٣,٠	٤,١	٣,٨
بيرو	٦,٣	٦,١	٥,٩	٢,٤	٣,٣	٣,٩	٣,٥
أوروغواي	٥,٢	٣,٥	٤,٦	٣,٢	١,٠	١,٥	٢,٠
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٤,٢	٥,٦	١,٣	٣,٩-	٥,٧-	٩,٧-	٧,٢-
المجموع الفرعي لأمريكا اللاتينية	٤,٥	٢,٩	٢,٩	٠,٩	-٠,٥	-١,٠	١,١

الجدول ١ (مستنبط)

البلد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٧ ^(ب)
أنتيغوا وبربودا	١,٨-	٣,٨	٠,٢-	٤,٦	٤,١	٤,٢	٣,٠
جزر البهاما	٠,٦	٣,١	٠,٠	٠,٥-	١,٧-	٠,٠	١,٠
بربادوس	٠,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٥	١,٦	١,٩
بليز	٢,١	٣,٧	١,٣	٤,١	١,٢	٠,٨-	٣,٧
دومينيكا	٠,٢-	١,١-	٠,٨	٤,٢	١,٨-	١,٠	٣,٢
غرينادا	٠,٨	١,٢-	٢,٤	٧,٣	٦,٢	٤,٢	٢,٤
غيانا	٥,٤	٤,٨	٥,٢	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٣,٨
جامايكا	١,٧	٠,٦-	٠,٥	٠,٧	١,٠	١,٤	١,٦
سانت كيتس ونيفس	٢,٤	٠,٦-	٦,٢	٦,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٤
سانت لوسيا	٠,٢	١,٤-	٠,١	٠,٤	١,٩	٢,١	٢,٢
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٤-	١,٤	١,٨	١,٢	١,٦	٢,٨	٢,٣
سورينام	٥,٣	٣,١	٢,٩	١,٨	٢,٠-	١٠,٤-	٠,٨
ترينيداد وتوباغو	٠,٣-	١,٣	٢,٣	١,٠-	٠,٢	٤,٥-	٠,٥
المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي	١,٠	١,٣	١,٥	٠,٤	٠,٤	١,٦-	١,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٥	٢,٨	٢,٩	٠,٩	٠,٥-	١,١-	١,١
أمريكا الوسطى (٩ بلدان) ^(ج)	٤,٤	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٤,٧	٣,٣	٣,٦
أمريكا الجنوبية (١٠ بلدان) ^(د)	٤,٧	٢,٥	٣,٣	٠,٣	١,٨-	٢,٤-	٠,٦

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات أولية.

(ب) توقعات.

(ج) تشمل كوستاريكا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما.

(د) تشمل الأرجنتين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وباراغواي، وبيرو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأوروغواي.
